**التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق**

 إن الوضع الاقتصادي وحتى وقت قريب كان وضعاً متمثلاً بالنظام الاقطاعي والتبعية والتخلف في جوائب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن تفشي الفساد في الدولة وتدني مستوى المعيشة للغالبية الساحقة من أبناء الشعب العراقي، وكانت الشركات الأجنبية مسيطرة تماماً على ثروات العراق ولاسيما الثروة النفطية وبالتالي فالنتيجة الحتمية لهذا الوضع المتردي ضآلة الدخل القومي والفردي وسوء توزيع الدخول بحيث استأثرت اقلية من الأفراد على أغلب الدخول المتحققة.

 وقد صدرت ثلاث خطط رئيسة في محاولة النهوض بهذا الواقع هي:

1. الخطة الاقتصادية 1959- 1962.
2. الخطة الاقتصادية 1961- 1965.
3. الخطة الخمسية 1965- 1969.

 وعلى الرغم من أهمية هذه الخطط فإنها لم تكن حاسمة في تحقيق نهضة تنمية شاملة لتضع العراق على طريق التحول الجذري باستثمار جميع الامكانات البشرية والطبيعية الهائلة في العراق.

 ولعل السبب في اخفاق هذه الخطط في تحقيق أهدافها أعلاه هو:

1. هيمنة الشركات الاجنبية على ثروات العراق النفطية وغير النفطية.
2. تخلف القطاع الزراعي الشديد وضآلة الصناعة العراقية.
3. التدهور النسبي للصادرات العراقية وتزايد الاستيراد من جهة أخرى.
4. تزايد الانفاق الاستهلاكي والانخفاض النسبي في معدلات تراكم رأس المال.

**الخطة الاقتصادية 1967- 1974**

 استندت هذه الخطة على استراتيجية تمثلت على النحو الآتي:

1. تنمية قوى الانتاج وتطوير انتاجية العمل عن طريق رفع كفاية العاملين واستخدام كل الامكانات والتقنية الحديثة.
2. إيجاد المعادلة السليمة بين الاستهلاك والادخار بهدف زيادة المدخرات الضرورية للتنمية.
3. رفع وعي الناس بأهمية التنمية الاقتصادية ومن ثم مشاركتها.
4. الاهتمام بالقطاع العام بشكل أساس مع إيجاد الحوافز المناسبة لمشاركة راس المال الخاص.
5. اتباع التخطيط العلمي في التخطيط بحيث تأني الخطة حصيلة دراسات اقتصادية وفنية لضمان وضعها بشكل سليم. ووضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واعتماد مبدأ لامركزية التنفيذ.

**أهداف الخطة:**

 تقسم أهداف الخطة إلى أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية وهي على النحو الآتي:

أولاً- الأهداف الاقتصادية:

1. تنمية الدخل القومي بمعدل 7,1% وهو المعدل الذي يفوق نمكو السكان أو هو ضعف معدل نمو السكان السنوي.
2. التركيز على الصناعة والزراعة بحيث يكون بإمكان الزراعة أن تسد حاجة الصناعة إلى المواد الأولية وحاجة السكان من المواد الغذائية.
3. تقليل الاعتماد على الموارد النفطية واستغلال الموارد الأخرى كالمعدنية.
4. توزيع المشروعات توزيعاً يضمن شمول المناطق المتخلفة.

 أما الأهداف الاجتماعية فهي:

1. الاهتمام بزيادة الخدمات صحة تعليم، سكن... الخ.
2. زيادة فرض العمل أمام الأيدي العاملة القادرة على العمل وتنسيق الأجور وضمان مستوى معيشي لذوي الدخول المحدودة.
3. تحقيق العدالة الاجتماعية بتوسيع قاعدة التوزيع وإفادة الطبقات محدودة الدخل بأكبر قدر من ناتج عملية التنمية.

**ملاحظات حول الخطط السابقة:**

1. وسعت الخدمات التي تقدم للمواطنين.
2. جمعت بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.
3. اهتمت بالزراعة والصناعة.
4. توجهت نحو القطاع العام وأعطت حيزا من مشاركة رأس المال الخاص.

**ثم جاءت الخطة الأخرى 1976-** 1980 والتي لا تختلف عن سابقها في توجهها..

 وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي حققها هاتين الخطتين على مستوى الزراعة والصناعة والتجارة وقطاع الخدمات إلا أن كل ذلك انهار في ليلة وضحاها بعد أن دخل النظام السابق في العراق في حروب كثيرة داخلية وخارجية انهكت الدولة والمجتمع على حدٍ سواء حيث تميز نظام الحكم السابق في العراق بدكتاتورية وتغييبه للديمقراطية حيث كانت كل القرارات بما فيها المصيرية فردية ما أدى الى دخول العراق بحروب لا طائلة منها ادت الى تدمير بنيته التحتية والاقتصادية بكل جوانبها, وادت سياسة ذلك النظام الى فرض الحصار الاقتصادي وعزل العراق دوليا وحرمانه من التكنولوجيا المتطورة ومن ثم تعرضه للغزو الامريكي عام 2003 وقيامه بإسقاط النظام الدكتاتوري والذي اكمل تدمير الاقتصاد العراقي. وبعد عام 2003 اسهمت الحكومات المتعاقبة على حكم العراق مازل غياب الرؤى ولاستراتيجيات والسياسات الموحدة للدولة في مجال التنمية والمجال المالي وغيرهما وبالإضعاف القسري لدور الدولة خاصة في الميدان الاقتصادي. اضافة الى دور الطائفية والتدهور الامني وعجز الدولة عن وضع حد له وتقزيمها للديمقراطية والسياسة التجارية المفتوحة التي فتحت الباب لاستيراد كل شيء على حساب منتجاتنا الوطنية وصناعتنا التي فقدت الدعم الى جانب تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري وخضوع العراق لأحكام الفصل السابع واجباره على دفع مبلغ التعويضات البالغ 53 مليار دولار والتي انهكت اقتصاده وشعبه.

 **لذلك يمكن القول:**

 1-ان السياسات السابقة للنظام السابق اخرجت العراق من دائرة النمو الى دائرة التخلف حيث صنف العراق في احصائيات الامم المتحدة ضمن الدول الاكثر فقرا رغم موارده الطبيعية وبلغت نسبة الفقر فيه 45%, .

2-لم تفعل الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 شيئا مؤثراً لتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية, حيث المعامل متوقفة والكهرباء مازالت غير فاعلة رغم المليارات التي انفقت لإصلاحها, والزراعة لا تلبي حاجة السكان حيث تحول العراق الى بلد مستورد لسلة غذائه, ومازال القطاع الزراعي يواجه تحديات كبيرة نتيجة غياب التخطيط الاستراتيجي وشحة المياه وارتفاع نسبة الاملاح فيها وتدهور الاراضي الزراعية والزحف السكاني عليها اضافة الى ضعف الانتاجية وارتفاع التكاليف وقلة التخصيصات ومحدودية الدعم للفلاحين والمزارعين الى جانب استمرار تدفق المنتجات الزراعية غير النظامي من دول الجوار على حساب المنتوج الزراعي الوطني.

 ومازالت البطالة المستفحلة تمثل احد التحديات الكبيرة التي تواجه عملية التنمية في العراق حيث تتزايد اعداد العاطلين عن العمل خاصة بين الشباب, اما بالنسبة للتضخم فما زال مرتفعا وهو ما يسهم في التأثير المباشر على المداخيل وخفض القدرة الشرائية.

 ثمة ملاحظة جداً مهمة في هذا السياق حول تجربة السنوات الأخيرة في العراق هو عجز الميزانيات السنوية ذات التخصيصات الاستثمارية عن الارتقاء بالاقتصاد ووضعه على مسار التطور والنماء. فالميزانيات تقر في وقت متأخر من السنة ويتم اطلاق الأموال بعد ذلك وينقضي شطر هام من السنة دون أنْ يستطيع المسؤول سواء أكان وزيراً أم محافظاً اتخاذ أي قرار بخصوص إنجاز المشاريع ويتكرر ذلك كل عام

3-يمتلك العراق موارد اقتصادية كبيرة وعلى راسها النفط الذي يدر عليه عوائد مالية كبيرة لكنها لم توجه لإقامة المشاريع الصناعية والزراعية وتطوير القطاع السياحي ولم تستغل لتحويل النفط الخام الى منتجات نفطية لسد الحاجة المحلية ولأغراض تصدير الفائض في حين نجد ان دول النمور الاسيوية رغم مواردها المحدودة الا انها حققت معدلات نمو اقتصادي كبير(النمور الآسيوية الأربعة' مصطلح اقتصادي أطلق على اقتصادات كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ. شهدت اقتصادات تلك الدول في الفترة ما بين أوائل الستينيات والتسعينيات، قفزة اقتصادية وعمليات تصنيع سريعة وحققت معدلات نمو عالية بشكل استثنائي تجاوزت 7% سنويا مع حلول أوائل القرن الحادي والعشرين، خرجت تلك الاقتصادات من حيز الدول النامية إلى الدول المتقدمة ذات الاقتصادات عالية الدخل، وتخصصوا في مجالات تنافسية. فأصبحت هونغ كونغ وسنغافورة من المراكز المالية الرائدة في العالم، في حين أصبحت كوريا الجنوبية وتايوان من رواد تصنيع المكونات والأجهزة الإلكترونية. لذلك تعد تجربتهم الاقتصادية الناجحة بمثابة نماذج يحتذى بها للعديد من دول أشبال النمور، وهم إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند.)

**رؤية ملخصة لمستقبل التنمية في العراق:**

 يحتاج العراق لكي يحقق التنمية الاقتصادية الاجتماعية ويحذو حذو دول النمور الاسيوية الى:

1. تحقيق الاستقرار السياسي وتغليب المصلحة العامة على المصالح الحزبية الضيقة.
2. اقامة نظام ديمقراطي حقيقي يسمح للجميع بالمشاركة باتخاذ القرارات سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر.
3. تسخير الموارد المتوفرة لأغراض التنمية الاقتصادية الاجتماعية.
4. جذب الاستثمارات الاجنبية وفق قانون يضمن للعراق حقوقه ودون الاخلال بسيادة البلد وبثرواته الطبيعية
5. وضع البرامج والخطط الاقتصادية لخلق قاعدة اقتصادية متوازنة.
6. تطوير العاملين في مؤسسات الدولة المختلفة من خلال الدورات التطويرية.
7. تشكيل هيئات رقابية للإشراف على سير تنفيذ المشروعات بعيدا عن المحاصصة الطائفية.
8. وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وفقا لمؤهلاته وليس لمذهبه او حزبه.

 ويرى البعض في وضع خطة تنمية خمسية شاملة للعراق ضرباً من المجازفة في ظل الظروف الحالية وما يعصف بالعراق من تغيرات وعدم استقرار وما تحيط بظروفه السياسية والاقتصادية من تطورات. وفي الواقع فإن هذه الخطة حاولت أن تستوعب ذلك كله وأن تستعد له بما هو متاح من منهجيات التخطيط الحديثة.